آراء عددٍ من المتخصصين في الإعلام بجامعة قطر حول الصحافة والإعلام

2021-05-02 00:00:00.0

"الصحفي رأسمالٍ ثمين ويجب المحافظة عليه"

في اليوم العالمي للحرية الصحافة الذي يصادف 3 مايو

خصصت الأمم المتحدة يوم 3 مايو من كل عام ليكون يومًا عالميًا لحرية الصحافة، وذلك بهدف الدفاع عن وسائل الإعلام من الاعتداءات على استقلالها والسعي لتطوير صحافة حرّة ومستقلّة وتعدديّة، وتقييم حرية الصحافة والدفاع عنها ضد ما تتعرَّضُ له من هجمات تهدد استقلالها كما أنها فرصة مناسبة لعقد المبادرات المتعلقة بحرية الصحافة. وعطفًا على ذلك نستعرض لكم في هذا التحقيق آراء عددٍ من المتخصصين في الإعلام والصحافة في جامعة قطر حول موضوع الصحافة الحرة وأهمية حرية التعبير.

في البداية، قال الدكتور كمال حميدو، رئيس قسم الاعلام في كلية الآداب والعلوم بجامعة قطر: "يعد دور الصحافة والإعلام مهمًا جدًا في حياة الشعوب والأمم، فهما عصب الحياة في المجتمعات، بدونهما لا يمكن لمختلف الأنظمة الفرعية الأخرى أن تؤدي أدوارها بالنجاعة الكافية، وبنجاحهما في أداء أدوارهما تضمن الأمم التدفق الحر للأفكار بما يثري التنوع في الآراء والأطروحات، وبما يشجع على الخروج من أحادية الفكر والاستبداد الفكري داخل المجتمعات. كما تتأتى أهمية الصحافة في كونها فرصة للحاكم قبل أن تكون حاجة للمحكوم، ذلك أن

الصحافة إن لعبت دورها بالشكل الصحيح وبكل نزاهة واحترافية، فإنها ستكون الجسر الواصل بين الحاكم والمحكوم، تنقل له انشغالات المحكومين بصدق وموضوعية، وتكشف له مكامن الفساد الإداري والسياسي داخل الدول قبل أن يستفحل ويصبح مصدر أزمات قد يعسر حلّها".

وأضاف:" غير أن وصول الصحافة للعب أدوار كهذه يقتضي وجود البيئة السليمة التي تجعل الفرد يتفهم هذا الدور، يؤمن به ويدافع عنه كمكسب من مكتسبات حقوق الإنسان، وهذه البيئة لا تبنى سوى بنشر ثقافة حرية التعبير وبترسيخ فكرة أن الإعلام سلطة رابعة، تدافع عن الصالح العام حين تحيد السلطات الثلاث الأخرى عن أداء أدوارها بشكل يتماشى مع ذلك الصالح. كما يتطلب خلق هذه البيئة تعزيز قدرات الدراية المجتمعية بأهمية دور الصحافة والإعلام، وهذا لا يتأتى بدوره سوى بتوعية عقول الناس في مختلف مراحل التنشئة الاجتماعية للأفراد حول أهمية الصحافة، وخاصة عبر آليات التربية الإعلامية في المؤسسات التعليمية. فالحق في الإعلام والحق في حرية الرأي والحق في التعبير عنه هي بنود أساسية في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كفلتها مختلف الدساتير والقوانين القطرية، ويتوجب على مختلف المؤسسات المجتمعية كما على الأفراد والجماعات في كل الدول صون هذه الحقوق والدفاع عنها كمكتسبات غير قابلة للمساومة من أي كان".

وفي تصريح لها، قالت خولة مرتضوي، الباحثة في الحضارة والإعلام، رئيس قسم الإعلام والنشر في جامعة قطر: "ثمَّةَ فرقٌ شاسِعٌ بين مهنة الصحافة في مرحلة ما قبلَ الإعلام الجديد، ومرحلة ما بعدَ الإعلام الجديد، حيثُ أصبحت مهنة المتاعِب والتضحيات أقَلُّ تعبًا من ناحية وأكثر مسؤوليَّة من ناحيةٍ أُخرى، فالصحافة المُلقَّبَة عُرفًا ببلاط صاحبة الجلالة (لقب التشريف والتكليف معًا) عليها ألا تتحوَّلَ إلى بلاط صاحبة (الضلالَة) بفعلِ تلوُّث أقلام بعض الصحفيين الغير مهنيين الذين يُزيفون الحقائق ويُصدرون الكذب والإشاعة ويُضللون الرأي العام لأهداف غير نبيلة. ففضاءُ الإعلام الجديد، فضاء الثُنائيَّات والمُضادَّات، مهَيأٌ بشكلٍ كبير، لإحداث تنظيم أو حتى فوضى خلّاقة، فهي، إذن، نظامٌ دينامِيٌ شديد التعقيد، وضمن هذا النظام، ومع ما يتضمَّنُهُ من عناصِر ماديَّة ورمزيَّة، تحدُث الكثير من السُلوكيَّات الغير منظمة، التي تصدُرُ بشكلٍ أساسِي من المُرسِل\ القائِم بالاتصال، فإنَّ توفير الأدوات الإعلاميَّة الجديدة والحُريَّات التامَّة الممنوحَة للصحفيين والإعلاميين دونَ التأكيد على أهميَّة الحفاظ على المهنيَّة والأخلاقيَّات الإعلاميَّة ودُونَ الحرص على بثّ المعلومات والأخبار الدقيقة الصحيحة وتوجيه الأفكار والرسائِل الحضاريَّة البُنيويَّة النهضويَّة؛ لن تُغَيِّر من واقِعنا الإعلامِي العالمي، المأسُوف عليهِ، شيء، بل ستزيدُهُ تردِّيًا وتراجُعًا".

وأضافت مرتضوي: "نحنُ بحاجَةٍ ماسَّة إلى جهودٍ بحثيَّة ومهنيَّة جادَّة نحوَ تغيير النظام الإعلامي العالمي، وذلك لتحقيق نوعٍ من التكافُؤ النِسبِي بين التدفُّق الإعلامِي الصادِر منَّا وإلينا، بحيث يستطيع المُرسِل والمُتلقِّي العرَبِي أن يُقيمَ المُعادلَة الصحيحَة بين هُوِيَّتِه وولائِه وانتمائِه، وبينَ تفاعُله الحيوي مع مُختلَف الثقافات والأيدولوجيَّات العالميَّة، تكافؤٍ يُمَكِّن الصحفي والإعلامي العرَبِي من التحوُّل من مرحلة استقبال واستهلاك تقليد المنتج الإعلامي الغربي إلى مرحلة تصدِير وإنتاج وابتِكار المنتج الإعلامي العربي وترك بصمات مؤثِّرَة وواضَحَة في الفضاء العالمي المفتوح".

وبدوره، أشار د. عبد الرحمن محمد الشامي، أستاذ بقسم الإعلام، حول موضوع حرية الصحفيين معربًا أن هناك علاقة عكسية بين الحرية التي تتمتع بها الصحافة في أي مجتمع من المجتمعات، وبين ممارسة الصحفيين لمهامهم وأعمالهم الصحفية، والمخاطر التي يمكن أن تترتب على هذه الممارسة. فالبلدان التي تقل أو تنعدم فيها حرية الصحافة، يصبح العمل الصحفي محفوفا بجملة من المخاطر، وتغدو سلامة الصحفي على المحك، وبخاصة حين يتصدى الصحفيون لقضايا الفساد، والموضوعات الحساسة، وقد تصل إلى حد فقد الحياة، أو العيش في ظل مخاطر، تتربص بحياة الصحفي في أي وقت، وهناك أمثلة عديدة موثقة لهاذه حالات، وبخاصة في البلدان التي لا تتمتع بحرية الصحافة.

ودعا د. الشامي الصحفي في المقام الأول، والمؤسسة الصحفية، أن يدرسا المخاطر المحتملة لتناول قضية أو موضوع ما، فإذا ما تحقق وجود مخاطر حقيقة، يمكن أن تلحق بحياة الصحفي، فيجب صرف النظر عن الموضوع أو القضية، فحياة الصحفي أهم من إنجاز أي قصة أو تحقيق صحفي، ولا يوجد موضوع يستحق أن يخاطر الصحفي بحياته من أجله، فالصحفي رأسمال ثمين، ويجب المحافظة عليه، وفقد أي صحفي، يعني فقد صاحبة الجلالة واحدًا من فرسانها، والخاسر في نهاية المطاف الحقيقة، والمهنية الصحفية، والمجتمع بوجه عام.

وقال أ.د. رابح صادق، أستاذ الاتصال الجماهيري بقسم الإعلام: "أحيانًا أسأل طلبتي: كيف يمكن أن يكون العالم دون صحافة؟ أعتقد أننا في حاجة اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى الصحافة. فالصحافة الملتزمة مهنيا فاعل محوري في البناء الديمقراطي للمجتمعات. إنها فضاء لبناء الوعي وطرح الأسئلة النقدية، وعرض الأفكار المتناقضة، والتأكد من الحقائق ووضعها في سياق شامل يساعد المواطنين على الإبحار بأمان في عالم يغلب عليه اليوم الخداع، والتزييف والحروب النفسية والدعاية".

بدوره، تحدث د. بسيوني حمادة، الأستاذ بقسم الإعلام، عن حق الإنسان في التعبير، قائلًا: "حرية التعبير تحتل موقع القلب من حقوق الإنسان، فهي الأصل الذي تتفرع عنه كل الحقوق الإنسانية، لكنها للأسف هي الحق الأكثر انتهاكًا في العالم المعاصر، وهذه إشكالية كبرى وتحد واضح يواجه المنظمات الحقوقية الدولية وغيرها من المنظمات المعنية بحرية التعبير وحرية الصحافة وغيرها. وتأخذ الانتهاكات الصارخة للحق في التعبير صورًا عدة في بلدان العالم كافة وإن بدرجات مختلفة تصل في أقصى درجاتها إلى القتل والاغتيالات السياسية، والهدف هو قتل الحقيقة ومنع الوصول إليها والحيلولة دون تحقيق العدالة الاجتماعية، وتجد حرية التعبير أصولها لدي مفكري اليونان القدامى مرورًا بالفكر الإسلامي الذي نهلت منه النهضة الأوربية وانتهاء بالإعلان العالمي لحقوق الأنسان الصادر في العام 1948 والذي انتصر لحرية التعبير في المادة (19) منه بحسبانها حجر الزاوية في حقوق الانسان كافة على المستويين الفردي والمجتمعي فهي الأصل في التحرر والكرامة الإنسانية كما أنها جوهر التطور الديمقراطي والحكم الرشيد".

وأشار إلى المادة (19) التي تؤكد على أن لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية، وإذا تأملنا نص المادة لما وجدنا حرجا في حق وسائل الإعلام في تناول الوقائع والأحداث التي تقع في أي دولة أخرى، ولعرفنا أن دعاوى التدخل في الشؤون الداخلية لا يجب أن تمتد لتشمل حرية التعبير التي تمارس عبر وسائل الإعلام أو عبر شبكات التواصل الاجتماعي طالما أنها لا تحرض على العنف أو تتبنى خطابا للكراهية والتمييز العنصري، حرية التعبير هي الضامن الأهم للحق في المعرفة وبدونه لا يمكن مكافحة الفساد أو تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية.

ملفات ذات صلة

- د كمال حميدو